

## كتاب «الفتن» لسعيد بن هبيرة المرزوي! ورواية الحاكم منه في «مستدرکه».

صنّف سعيد بن هبيرة أبو مالك المرزويّ كتاباً في «الفتن»، وهو شيخ قديم [توفي ما بين سنة: ٢٠١ - ٢١٠هـ]، وأصله من البصرة، سمع من شيوخها، ثم سكن مَرَوْ فَرَوَى عَنْهُ شُيُوخُهَا، وَلَهُ أَحَادِيثُ غَرَائِب!

وقد تكلم فيه أهل العلم، واتهمه ابن حبان! وقد فصلت ذلك في موضع آخر، وبيّنت أنه لم يكن يضع الحديث، وأن ما كان يرويه من مناكير وموضوعات كانت توضع له فيجيب فيها! ولا شك أن ذلك معيبٌ، لكنه كان قد رحل وطلب الحديث، وله روايات صحيحة وافق فيها غيره.

وكانه بسبب ما كان يرويه من مناكير لم يشتهر كتابه هذا بين أهل العلم!

وهذا الكتاب كان يرويه عنه: أَبُو نَصْرِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبُخْتِيّ المرزويّ، وكان ثقة، واشتهر برواية كتاب «الفتن» هذا، فقصده الناس له. [الإكمال لابن ماكولا: (٥٠٣/١)].

وقد روى الإمام الحاكم في «مستدرکه» في «كِتَابِ الْفِتَنِ وَالْمَلَاخِمِ» عدّة أحاديث من هذا الكتاب، ويروي الحاكم الكتاب عن أبي محمد الحسن بن محمّد بن حليم بن إبراهيم بن ميمون الصائغ المرزويّ، عن أبي نصر أحمد بن إبراهيم المرزوي، عن سعيد بن هبيرة.

وللأسف لم أجد أحداً من أهل العلم أشار إلى هذا الكتاب غير ابن ماكولا، ولم ينقلوا منه إلا الحاكم في كتابه.

وكانه بسبب ما جاء في أسانيد كتاب الحاكم من تحريفات لم أجد أحداً من طلبة العلم المعاصرين أشار إلى رواية الحاكم من هذا الكتاب! وتتابع من حقق الكتاب على هذه التحريفات كما سأبينه إن شاء الله، ولا أدري هل التحريفات في أصل النسخ أم لا!

وهذه الأحاديث هي:

### • الحديث الأول:

روى الحاكم في «المستدرک» (٤/٤٦٩) (٤/٨٣٠) قال: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَلِيمِ الدِّهْقَانِ، بِمَرَوْ، قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو نَصْرِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ [البُخْتِي] \*، - [السَّدُوسِي] [الشَّدُورِي]-، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ هُبَيْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرَانَ الْجَوْنِيَّ.

وقال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّنْعَانِيُّ، بِمَكَّةَ حَرَسَهَا اللَّهُ تَعَالَى، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، كَيْفَ تَصْنَعُ إِذَا جَاعَ النَّاسُ حَتَّى لَا تَسْتَطِيعَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَسْجِدِكَ إِلَى فِرَاشِكَ، وَلَا مِنْ فِرَاشِكَ إِلَى مَسْجِدِكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «تَعِفُّ» ثُمَّ قَالَ: «كَيْفَ تَصْنَعُ إِذَا مَاتَ النَّاسُ حَتَّى يَكُونَ الْبَيْتُ بِالْوَصِيفِ؟» قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «تَصْبِرُ» ثُمَّ قَالَ: «كَيْفَ تَصْنَعُ إِذَا أَقْبَلَ النَّاسُ حَتَّى يَغْرَوْا أَصْحَابَ الرُّتَبِ بِالدِّمَاءِ؟» قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «تَأْتِي مَنْ أَنْتَ مِنْهُ» قُلْتُ: فَإِنْ أَتَى عَلَيَّ؟ قَالَ: «إِنْ خِفْتَ أَنْ يَبْهَرَكَ شِعَاعُ السَّيْفِ فَأَلْقِ

طَائِفَةٌ مِنْ رِدَائِكَ عَلَى وَجْهِكَ يَبُوءُ بِإِثْمِكَ وَإِثْمِهِ، فَيَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ» قُلْتُ:  
أَفَلَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ؟ قَالَ: «إِذَا تَشَارَكْتَهُ».

قال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ  
حَدِيثِ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، وَقَدْ زَادَ فِي إِسْنَادِهِ بَيْنَ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ،  
وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ الْمُشَعَّثِ بْنِ طَرِيفِ بْنِ زِيَادَةَ فِي الْمَثْنِ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ أَثْبَتُ  
مِنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ".

ثم قال (٤٧٠/٤) (٨٣٠٥): أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَلِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ  
الْبُخْتِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ هُبَيْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو  
عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ، عَنِ الْمُشَعَّثِ بْنِ طَرِيفٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنِ أَبِي ذَرِّ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ» قُلْتُ: لَبَّيْكَ  
يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا أَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ، تَأْتِي مَسْجِدَكَ  
فَلَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى فِرَاشِكَ، وَتَأْتِي فِرَاشَكَ فَلَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَنْهَضَ إِلَى  
مَسْجِدِكَ» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ - أَوْ مَا حَارَ اللَّهُ لِي وَرَسُولُهُ، قَالَ: «عَلَيْكَ  
بِالْعِفَّةِ» ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ» قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «كَيْفَ أَنْتَ  
إِذَا رَأَيْتَ أَحْجَارَ الزَّيْتِ قَدْ عُرِّفَتْ بِالْدَمِّ؟» قُلْتُ: مَا حَارَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، قَالَ: "تَلْحَقُ  
بِمَنْ أَنْتَ مِنْهُ - أَوْ قَالَ: عَلَيْكَ بِمَنْ أَنْتَ مِنْهُ -" قُلْتُ: أَفَلَا أَخْذُ سَيْفِي فَأَضَعُهُ عَلَى  
عَاتِقِي؟ قَالَ: «شَارَكْتَ إِذَا» قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «تَلْزِمُ بَيْتَكَ» قُلْتُ: أَرَأَيْتَ  
إِنْ دَخَلَ عَلَيَّ بَيْتِي؟ قَالَ: «فَإِنْ حَشِيَّتْ أَنْ يَبْهَرَكَ شِعَاعُ السَّيْفِ فَأَلْقِ رِدَاءَكَ عَلَى  
وَجْهِكَ يَبُوءُ بِإِثْمِهِ وَإِثْمِكَ».

• تحريف في نسبة شيخ الحاكم!

قلت: [\*جاء في كتاب الحاكم بكل طبعته: "أَبُو نَصْرِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ السَّدُوسِيَّ"، وفي بعض الأسانيد: "الشُّذُورِيُّ"! وذكر مقل الوادعي في كتابه «رجال الحاكم في المستدرك» (١/١٣٣) (٢٣٧): "أحمد بن إبراهيم السدوسي... وفي (ج ٤ ص ٤٢٩) أحمد بن إبراهيم الشذوري. وكذلك (ص ٤٣٣) وكذلك (ص ٤٥٢) وشيخه في الكل سعيد بن هبيرة".

قلت: السدوسي نسبة معروفة، وأما "الشذوري" فلا توجد هذه النسبة لا في كتب الأنساب ولا في الأسانيد!

والذي أراه أن كلا النسبتين هنا فيها تحريف! والصواب ما أثبتته في الأصل "البُخْتِيُّ"، وقد ذكر ابن ماكولا في «الإكمال» (١/٥٠٣) هذه النسبة، وذكر فيها أحمد بن إبراهيم هذا، فقال: "وأما «بُخْتِيَّ»: أوله باء مضمومة معجمة بواحدة، وبعدها خاء معجمة ساكنة، وتاء معجمة باثنتين من فوقها مكسورة، فهو بختي بن عمر الثقفي، كوفي من العبّاد، يروي عن محمد بن النضر الحارثي، حدّث عنه حسين بن عليّ الجعفي. وأحمد بن إبراهيم البختي، شيخ ثقة مروزي".

وذكره أيضاً في موضع آخر (٧/١٣٢) فقال: "ومحمد بن إبراهيم بن أبي يونس الفازي المروزي من قرية فاز، حدّث عن أحمد بن إبراهيم البختي".

وتبعه السمعاني في «الأنساب» (١٠/١٣٠) قال: "ومحمد بن إبراهيم بن أبي يونس الفازي المروزي، من قرية فاز، يروي عن أحمد بن إبراهيم البختي".

### • تحريف آخر في جدّ شيخ الحاكم!

\*\*وجاء في بعض الأسانيد في كتاب الحاكم: "أَحْسَنُ بْنُ حَكِيمٍ"! وهو تحريف! والصواب: "بن حَلِيمٍ" باللام لا الكاف.

قال ابن ماكولا في «الإكمال» (٤٩٢/٢): "وأما حَلِيم، يفتح الحاء وباللام... وأبو نصر محمد بن حَلِيم بن محمد ابن حليم المروزي، حدّث عن علي بن حُجر وإسحاق بن منصور وأقرانهما.

وابنه: أبو محمد الحسن بن محمد بن حَلِيم، كان يذكرانه من ولد إبراهيم الصائغ، وروى عن أبي الموجه، وسيف بن ریحان، ومحمد بن حاتم بن المظفر، ويوسف بن يعقوب القاضي، وعبدالله بن أحمد بن حنبل، توفي آخر المحرم سنة سبع وخمسين وثلاثمائة، وهو مروزي أيضاً".

وقال السمعاني في «الأنساب» (٢٢١/٤) في نسبة «الحَلِيمى»: "بفتح الحاء المهملة، وكسر اللام، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها... وأما النسبة إلى «حَلِيم»: فأبو محمد الحسن بن محمد بن حليم بن إبراهيم بن ميمون الصائغ الحليمي المروزي، نسب إلى جده «حليم»، حدّث بمسند أبي الموجه محمد بن عمرو بن الموجه الفزاري، روى عنه الحاكم أبو عبدالله الحافظ وغيره، وإنما قيل له الحليمي لنسبته إلى جده".

### • تحريف في قول الحاكم!

بعد أن ساق الحاكم حديث سعيد بن هبيرة عن حماد بن سلمة، قال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي عَمْرَانَ، وَقَدْ زَادَ فِي إِسْنَادِهِ بَيْنَ أَبِي عَمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ الْمُشَعَّثِ بْنِ طَرِيفٍ بَرِيادَةَ فِي الْمَثْنِ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ أَثْبَتَ مِنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ".

وما جاء هنا: "وقد أخرجه البخاري من حديث همام" محرّف!!!

فالبخاري لم يخرج هذا الحديث أصلاً! وقد قال الحاكم قبل هذا: "على شرط الشيخين!" يعني لم يخرجاه، فهو على شرطهما بحسب قوله، وإن كان وهم في ذلك، فحماد بن سلمة، وعبدالله بن الصامت ليسا من شرط البخاري! فلم يحتج بهما، وإنما استشهد بهما فقط.

بل إن الحاكم أخرجه في موضع آخر من كتابه (١٦٩/٢) (٢٦٦٦) من حديث عبدالرزاق، ثم قال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخْرَجْ لَهُ؛ لِأَنَّ حَمَادَ بْنَ زَيْدٍ رَوَاهُ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْمُنبَعِثُ بْنُ طَرِيفٍ - وَكَانَ قَاضِيًا بِهَرَاةَ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ".

والحاكم يتكلم على حديث حماد بن زيد وأنه خالف في إسناده حماد بن سلمة، وزيادة في متنه، ثم قال بأن حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة.

فتكون عبارة الحاكم: "وقد روى الحديث حماد بن زيد عن أبي عمران....".

### • متابعة حبيب الرحمن الأعظمي لهذا التحريف!!

قال حبيب الرحمن الأعظمي في تعليقه على «مصنف عبدالرزاق» (٣٥٢/١١) هامش (٣): "... وأخرجه البخاري من طريق حماد بن زيد عن أبي عمران عن المشعث بن طريف، فزاد في الإسناد، وكذا ابن ماجه ص ٢٩٣، وقد أخرجه الحاكم من طريق المصنف ٤٢٣: ٤".

وقد تبع الأعظمي ما جاء في مطبوع «المستدرك»؛ لأن الحاكم أخرجه من طريق عبدالرزاق، ولو كان في البخاري لأشار إلى مكان وجوده، أو أنه إما لم يجده، أو إنه اعتمد ما جاء في كتاب الحاكم، والله أعلم.

## • سعيد بن هبيرة لم يتفرد بالحديث، بل تُوبع عليه!

وقد تُوبع سعيد بن هبيرة في روايته هذا الحديث عن حماد بن سلمة، وكذا عن حماد بن زيد.

فرواه ابنُ المُبارك، عن حمادِ بنِ سلمة، عن أبي عمرانِ الجونيِّ، عن عبدِاللهِ بنِ الصّامِتِ، عن أبي ذرٍّ.

ورواه مُسَدّد، ومُحمَّدُ بنُ عبدِالمَلِكِ، وأبو داود الطيالسي، وأحمدُ بنُ عبدَةَ الضبيِّ، وخَلادُ بنُ يَزِيدٍ، وأحمدُ بنُ المقَدامِ العَجَلِيِّ، وأبو الربيعِ سُلَيْمانُ بنُ داوُد الزهراني، كلهم عن حمادِ بنِ زَيْدٍ، عن أبي عمرانِ الجونيِّ، عن المُشعَثِ بنِ طَريفٍ، عن عبدِاللهِ بنِ الصّامِتِ، عن أبي ذرٍّ.

والخلاف ليس بين حماد بن سلمة وحماد بن زيد كما صوّره الحاكم بقوله: "حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة!"

فقد تابع حماد بن سلمة عليه جماعة، منهم: معمر بن راشد، وعبد العزيز بن عبد الصمد العمي، وصالح بن رستم، ومرحوم بن عبد العزيز القرشي، وأبان بن يزيد العطار.

فكلّ هؤلاء خالفوا حماد بن زيد!

قال البزار بعد أن خرّج الحديث: "وهذا الكلام لا نعلمه يُروى بهذا اللفظ إلا عن أبي ذرٍّ، وما يُروى هذا الحديث، عن أبي عمران، عن عبد الله بن الصامت إلا حماد بن زيد، فإنه ذكر المشعث بن طريف بن أبي عمران وبين عبد الله بن الصامت".

وقال في موضع آخر: "وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ إِلَّا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، فَرَوَاهُ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ الْمُشَعَّثِ بْنِ طَرِيفٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ".

وقال أبو داود بعد أن رواه: "لم يذكر المُشَعَّثُ في هذا الحديثِ غيرُ حمادِ بنِ زَيْدٍ".

### • هل وهم حماد بن زيد في الحديث؟ والأخطاء التي عدّوها له!

قلت: بناء على القواعد الحديثية العامة يُحْكَمُ على رواية حماد بن زيد بالوهم! وزيادته راو بين أبي عمران وعبدالله بن الصامت تكون من باب "المزيد في متصل الأسانيد"؛ لأن أبا عمران عن عبدالله بن الصامت متصل، فهذه الزيادة تعدّ وهماً في هذا الإسناد المتصل، فهي من هذا الباب.

وقد وهم بعض أهل العلم زيد بن حماد فيه؛ لأن رواية الجماعة أولى من روايته، وهذا منطوق صحيح.

وقد نصّ بعض أهل العلم على أن حماد بن زيد أخطأ في حديثين أو ثلاثة!

قال أبو بكر ابن أبي خيثمة: قال أبي ويحيى بن معين: "كان حماد يخطئ في هذا الحديث - يعني - حديثه عن أبي حازم، عن سهل بن سعد: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا بَلَغَ الْعَبْدُ سِتِّينَ سَنَةً، فَقَدْ أَعَدَّ اللَّهُ إِلَيْهِ فِي الْعُمْرِ».

وقال عبيدالله بن عمر - هو: القواريري -: أخطأ في حديثه عن أيوب، عن حميد بن هلال أو غيره، قال: «ارْتُثَّ زَيْدُ بْنُ صُوحَانَ يَوْمَ الْجَمَلِ».

حدثناه عبدالوارث وابن عليّة، عن أيوب، عن غيلان بن جرير، بنحوه.



قال عبيدالله: وغيلان الصواب". [إكمال تهذيب الكمال (١٤١/٤)].

ونقل هذا الكعبي المعتزلي في كتابه «قبول الأخبار ومعرفة الرجال» (١٣٢/٢) فقال: "ابن أبي خيثمة قال: قال أبي: كان حماد بن زيد يخطئ في الحديث، قال: وسئل يحيى بن معين، عن حديث حماد بن زيد، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا بلغ العبد ستين سنة». فقال: خطأ من حماد بن زيد.

قال: حدثنا عبيدالله بن عمر، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا أيوب، عن حميد بن هلال أو غيره، قال: «ارْتُئْتُ زَيْدُ بْنُ صُوحَانَ يَوْمَ الْجَمَلِ...»، ثم ذكر الحديث.

قال عبيدالله: أخطأ فيه حماد بن زيد، حدثنا عبدالوارث، وابن عليه، عن أيوب، عن غيلان، نحوه، وهذا هو الصواب.

قال: وروى حماد بن زيد، عن أبي عمران الجوني، عن المشعث بن طريف، قاضي هراة، عن عبدالله بن الصامت، عن أبي ذر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، حديثاً طويلاً في الصبر.

قال: ولم يتابع حماد بن زيد على هذا الحديث أحد، وقد روى الحديث أبان بن يزيد العطار، فلم يذكر المشعث بن طريف فيه.

حدثنا أبو سلمة، حدثنا أبان، حدثنا أبو عمران الجوني، عن عبدالله بن الصامت، عن أبي ذر، قال: كنت ردف النبي صلى الله عليه وسلم على حمار، ثم ذكر الحديث " انتهى.

قلت: ما ذكره الكعبي من كتاب ابن أبي خيثمة نفيس جداً وخاصة فيما يتعلق بالكلام على الحديث الأخير، لكنه في بداية نقله ذكر عن أبي خيثمة أن حماد بن

زيد: **"كان يخطئ في الحديث!"** هكذا بإطلاق وليس كذلك! وإنما كلامه كان عن الحديث الذي ذكره بعده كما تقدم النقل عن مغلطاي في «إكماله»: "كان حماد يخطئ في هذا الحديث - يعني - حديثه عن أبي حازم.."، فالكلام عن هذا الحديث وليس على الإطلاق! وفرق بين الأمرين! فإما أنه سقط من النسخة التي نقل منها الكعبي قوله: "هذا" أي في هذا الحديث، وإما أنه أسقطه متعمداً! وهذا ليس ببعيد عنه، فهو إنما وضع كتابه هذا لتلب أهل الحديث، أخزاه الله!

ومع ذلك فقد أفادنا بكلام يحيى - وربما هو كلام أبي خيثمة - في هذا الحديث الأخير الذي نحن بصدد الكلام عنه.

#### • هل كان حماد بن زيد يُخطئ في حديثه؟

وعلى فرض أن حماد بن زيد أخطأ فيه، فهذا لا يتلبه، فكل واحد يُخطئ، وليس من شرط الثقة أن لا يخطئ أبداً، والأخطاء التي عدوها لحماد بن زيد لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، مع أن الحديث الأول فيه اختلاف على الراوي، فإن كان ثمة خطأ فليس من حماد بن زيد، والحديث الثاني ليس حديثاً مرفوعاً، بل هو قصة، وحماد قال في حديثه: "عن حميد بن هلال أو غيره!" وراويها هو "غيلان بن جرير"، فهو قد قال: "أو غيره" = يعني هو ليس متأكداً من راويه، فهذا لا يُسمى خطأ!

#### • قد ضبط حماد بن زيد روايته عن أبي عمران الجوني، ولم يخطئ فيها!

لكن هل فعلاً أخطأ حماد بن زيد في حديثه عن أبي عمران الجوني؟

جاء في رواية أحمد بن المقدم قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أبي عمران الجوني، قال: حدثنا المشعث بن طريف - وكان قاضياً بهراً -، عن عبدالله بن الصامت، عن أبي ذر.

فتعريف زيد بن حماد بهذا الراوي وأنه كان قاضياً بهراً يدل على أنه ضبطه، وكان حافظاً لحديثه، وقد أثنى الأئمة عليه بالحفظ كابن مهدي، وابن معين، وكان ثبناً فيه.

قال ابن حبان، وأبو بكر بن منجويه: "كان ضريراً، وكان يحفظ حديثه كله".

فليس من السهل عليه أن يخطئ في حديث، ويزيد من عنده اسم راو، ويعرف به من تلقاء نفسه! فهذا يحدث لمن هو سيء الحفظ، ويشتبه عليه الاسم، وقاضي هرة هذا لا يوجد في إسناد آخر، ولا يعرف إلا في هذا، وهذا مزيد ضبط.

### • قاعدة في العلل: من كان يهاب رفع الحديث فيقصر فيه، إذا زاد رجلاً فهذا يدل على ضبطه له!

ومما يدل على أن حماد بن زيد ضبط هذا الحديث أنه كان من عادته إذا شك في حديثه قصر فيه، لكنه هنا زاد، وهذا مزيد ضبط.

قال يعقوب بن شيبه في «مسنده»: "حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة، وكل ثقة، غير أن ابن زيد معروف بأنه يقصر في الأسانيد، ويوقف المرفوع، كثير الشك بتوقيه، وكان جليلاً، ولم يكن له كتاب يرجع إليه، فكان أحياناً يذكر فيرفع الحديث، وأحياناً يهاب الحديث ولا يرفعه". [إكمال تهذيب الكمال (١٣٩/٤)].

فهذه قاعدة مهمة في التعامل مع حديث حماد بن زيد، فعدم وجود كتاب عنده يرجع إليه كان إذا هاب الحديث وشك فيه لم يرفعه، فزيادته لراو في حديث يدلّ على عدم شك أو وهمه، بل يدلّ على ضبطه.

### • من هو: مُشَعَثُ بن طريف؟ وهل هو شخصية وهمية؟

لكن قد يسأل سائل: من هو هذا الرجل قاضي هراة؟ وأين سمع منه أبو عمران الجوني؟ فما هي كتب أهل العلم لم يذكروه إلا من خلال رواية حماد بن زيد لحديثه؟!

أقول: نعم، اعتمد أهل العلم على هذا الإسناد في الترجمة له في كتبهم! فإن كان وهماً من حماد فهو شخصية ليست موجودة أصلاً!

مُشَعَثٌ - بتشديد العين المهملة، بعدها ثاء مثلثة-، ويُقال: مُشَعَثٌ - بوزن مِشْرَحٍ، أي: بكسر الميم، وسكون المعجمة، وخفة العين-، ويقال: مُنْبَعَثٌ - بسكون النون، وفتح الباء الموحدة، وكسر العين المهملة، ثم ثاء مثلثة-.

قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٦٣/٨) (٢١٦٣): "مشعث بن طريف: عن عبد الله بن الصّامت، عن أبي ذرّ. قاله حماد بن زيد، عن أبي عمران الجوني".

قلت: كأن البخاري يرى أن حماد بن زيد وهم فيه!

ولم يذكره ابن أبي حاتم في كتابه!

وقال ابن حبان في «الثقات» (٥٢٤/٧) (١١٢٨٦): "مشعث بن طريف، كان على القضاء بهراة. يروي عن عبد الله بن الصّامت. روى عنه: أبو عمران الجوني".

وقال مسلم في «المنفردات والوحدان» (ص: ١٧٥) (٧١٣): "وَمِمَّنْ تَفْرَدُ عَنْهُ أَبُو عَمْرَانَ الْجَوْنِي بِالرَّوَايَةِ وَاسْمُهُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ: ... وَالْمَشْعَثُ بْنُ طَرِيفٍ، وَكَانَ قَاضِيًا بِهَرَاةٍ".

وقال أبو الفتح الأزدي في «الوحدان» (ص: ٢٥٥) (٤٩٢): "مشعث بن طريف، عن عبدالله بن الصامت، لم يرو عنه إلا أبو عمران الجوني".

ولم يزد أهل العلم بعدهم عن هذا! إلا ما ذكره المزي في «تهذيب الكمال» (٨/٢٨) عن صالح بن مُحَمَّدِ الْأَسَدِيِّ الْحَافِظِ الْمَلْقَبِ بِجَزْرَةَ قَالَ: "كَانَ قَاضِيًا بِهَرَاةٍ، وَهَذِهِ مَنْقَبَةٌ فَاخِرَةٌ لِأَهْلِ هَرَاةٍ، وَلَا يُعْرَفُ بِخِرَاسَانَ قَاضٍ أَقْدَمَ مِنْهُ إِلَّا يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ، وَمَشْعَثُ جَلِيلٌ لَا يَعْرِفُ فِي قِضَاةِ خِرَاسَانَ أَجَلَ مِنْهُ".

فصالح جزرة هنا يثبت وجوده، وأنه كان قاضياً لهراة وكان من الأجلاء.

وقال الذهبي في «الميزان» (١١٧/٤) (٨٥٥١): "لا يُعْرَفُ".

وقال ابن حجر في «التقريب» (ص: ٩٤٥) (٦٦٨٠): "قاضي هراة مقبول، من السادسة".

قلت: إن قلنا بوهم حماد بن زيد فهذا يعني أن هذه الشخصية وهمية! لكن الحافظ صالح جزرة أثبت أنه كان قاضياً لهراة، وهذا يؤيد رواية حماد بن زيد، وعليه فيكون أبو عمران الجوني قد لقيه وسمع منه في هراة، وقد ثبت أنه دخلها.

### • زهير الذي يروي عنه أبو عمران الجوني كان والياً في هراة!

فقد ذكر الكعبي في كتابه «قبول الأخبار ومعرفة الرجال» (٢٢٩/٢) (٤٠٥) قال: "زهير الذي روى عنه أبو عمران الجوني".

ثم ذكر: "أحمد قال: سمعت أبا عبيد يقول: زهير الذي روى عنه أبو عمران الجوني، هو أبو الصَّقْعَب والعلاء ابني زهير، وكان والياً - أظنه - بهراة".

قلت: فهذا نصّ نفيس عن الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام يُبين فيه أن هذا الراوي الذي روى عنه أبو عمران هو والد الصقعب والعلاء، وكان والياً بهراة، وأبو عبيد وُلد بهراة في سنة أربع وخمسين ومائة، فهو يعرف أخبار أهلها. وسيأتي إخبار أبي عمران أن الذي سمع منه هذا الحديث كان أميراً عليهم.

وهذا يعني أن أبا عمران الجوني دخل هراة، وسمع من زهير وكان والياً أو أميراً هناك، وكذلك سمع من قاضيتها مشعث بن مطرف.

فحماد بن زيد لم يخطئ في الحديث، وقد ضبطه، وحال مشعث بن طريف لا تُعرف، فهو مجهول الحال، ولا نعرف له سماعاً من عبدالله بن الصامت، وحديثه هذا فيه نكارة!

وحديث أبي عمران الجوني عن زهير هذا اختلفوا عليه كثيراً في اسمه:

فرواه حمادُ بنُ زيدٍ، عن أبي عمرانَ الجونيِّ، عن زهيرِ بنِ عبدالله، رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ بَاتَ فَوْقَ إِجَارٍ لَيْسَ حَوْلَهُ مَا يَدْفَعُ الْقَدَمَ فَمَاتَ فَقَدْ بَرِنَتْ مِنْهُ الدِّمَّةُ، وَمَنْ رَكِبَ الْبَحْرَ عِنْدَ ارْتِجَاجِهِ فَقَدْ بَرِنَتْ مِنْهُ الدِّمَّةُ».

ورواه هشامُ الدُّسْتُوائيِّ، عن أبي عمرانَ الجونيِّ قَالَ: كُنَّا بِفَارِسَ وَعَلَيْنَا أَمِيرٌ يُقَالُ لَهُ: زُهَيْرُ بْنُ عَبْدِاللهِ، فَأَبْصَرَ إِنْسَانًا فَوْقَ الْبَيْتِ أَوْ إِجَارٍ لَيْسَ حَوْلَهُ شَيْءٌ، فَحَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مِثْلُهُ.

ورواه مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ، عن أبي عمرانَ الجونيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ، وَعَزَّوْنَا نَحْوَ فَارِسَ، فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مِثْلُهُ.

وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ.

وَقِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ.

وَقِيلَ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي جَبَلٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقَالَ أَبَانُ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

قال الدوري في «تاريخ ابن معين - روايته» (١٢٧/٤) (٣٥١٠): سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ فِي حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: "مُرْسَل".

وقال ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٢١١): سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: "أَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ بَاتَ فَوْقَ أَنْجَارٍ لَهُ»، فَهُوَ مُرْسَلٌ".

وقال في «الجرح والتعديل» (٥٨٥/٣) (٢٦٦٢): "زهير بن عبدالله بن أبي جبل، بصري. روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ بَاتَ فَوْقَ إِجَارٍ لَيْسَ حَوْلَهُ مَا يَدْفَعُ الْقَدَمَ فَمَاتَ فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ الذَّمَّةُ». روى عنه أبو عمران الجوني. سمعت أبي يقول ذلك".

وأبو عمران الجوني ثقة فاضل، كان يُحَدِّثُ عَنْ بَعْضِ الْمَجَاهِيلِ، وَكَانَ زَاهِدًا وَرِعًا، الْغَالِبُ عَلَيْهِ الْكَلَامُ فِي الْحِكْمَةِ، كَمَا قَالَ أَبُو سَعِيدِ بْنِ الْأَعْرَابِيِّ، وَيُرْوَى بَعْضُ الْحِكَايَاتِ وَالْأَدْعِيَةِ عَنْ أَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَكَانَ يُرْوَى عَنْ بَعْضِ مَنْ كَانَ يُحَدِّثُ بِالْإِسْرَائِيلِيَّاتِ كَكَعْبِ الْأَحْبَارِ، وَأَبِي الْجَدِّ، وَغَيْرِهِمَا.

ولما ذكره ابن خلفون في «الثقات» قال: ذكر أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي قال: وسألت أبا عبدالله - يعني محمد بن نصر التميمي - عن أبي عمران الجوني؟ قال: "قد روى عن الحسن، ولم يكن بالمتقن في الحديث، وأكثر روايته الرقائق". [إكمال تهذيب الكمال (٣٠٦/٨)].

فالظاهر أن أبا عمران عندما حدّث بالحديث كان أحياناً لا يذكر «المشعث بن طريف»، وأحياناً يذكره، فضبطه عنه حماد بن زيد.

### • تنبيه على وهم في «مشاهير علماء الأمصار»! وسقط في مطبوع «الثقات» لابن حبان!

قال ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ٩٦) (٧٠٧): "أبو عمران الجوني عبدالملك بن حبيب الكندي، من صالحى أهل البصرة. مات سنة ثلاث وعشرين ومائة، وهو ابن ثمان وعشرين ومائة سنة".

وقال في «الثقات» (١١٧/٥) (٤١٢٦): "عبدالملك بن حبيب الكندي أبو عمران الجوني، من أهل البصرة. يروي عن أنس بن مالك. روى عنه: ابن عون، وشعبة، والبصريون. مات سنة ثلاث وعشرين ومائة، وقد قيل: سنة ثمان ومائة".

قلت: ما جاء في «المشاهير» خطأ فادح! وإنما قيل: مات سنة ثمان وعشرين ومائة.

وسقطت «وعشرين» من «الثقات».

قال مغلطاي في «الإكمال» (٣٠٥/٨): "وقال ابن حبان في كتاب «الثقات»: مات سنة ثلاث وعشرين ومائة. كذا ذكره المزي، ولو نظر في كتاب «الثقات»



حقّ النظر لوجد فيه: مات سنة ثلاث وعشرين ومائة، وقد قيل: مات سنة ثمان وعشرين ومائة".

### • الحديث الثاني:

روى الحاكم في «المستدرک» (٤/٤٧٥) (٨٣٢٠) قال: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَلِيمِ الْمَرْوَزِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبُخْتِيُّ [في المطبوع: الشُّدُورِيُّ! وهو تحريف]، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ هُبَيْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: قَالَ حُدَيْفَةُ: «كَيْفَ أَنْتَ وَفِتْنَةُ حَيْرٍ أَهْلَهَا فِيهَا كُلُّ غَنِيِّ حَفِيٍّ؟» قَالَ: قُلْتُ: وَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا عَطَاءٌ أَحَدِ نَائِمٍ نَطْرَحُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا، وَنَرْمِي كُلَّ مَرْمَى، قَالَ: «أَفَلَا تَكُونُ كَابِنِ اللَّبُونِ لَا رَكُوبَةَ فَتُرَكَّبُ، وَلَا حَلُوبَةَ فَتُحْلَبُ».

قال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُحْرَجْهُ".

قلت: رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (١/٧٦) (١٦٦) عن عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ.

وابن أبي شيبة في «المصنف» عن يزيد بن هارون.

كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري، به.

وهذه متابعات لحديث سعيد بن هبيرة عن حماد بن سلمة.

وهذا إسناد صحيح موقوف.

### • الحديث الثالث:

روى الحاكم في «المستدرک» (٤/٤٧٩) (٨٣٣٤) قال: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ حَلِيمِ  
الْمَرْوَزِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبُخْتِيُّ [في المطبوع: الشَّدُورِيُّ! وهو  
تحريف]، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ هُبَيْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا  
قَتَادَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقِ الْعُقَيْلِيِّ، عَنْ مَرَّةَ الْبَهْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُفْتَحُ عَلَى الْأَرْضِ فِتْنٌ كَصَيَاصِي الْبَقْرِ»، فَمَرَّ رَجُلٌ مُقَنَّعٌ، فَقَالَ:  
«هَذَا يَوْمِيذٍ عَلَى الْحَقِّ»، فَقُمْتُ إِلَيْهِ فَأَخَذْتُ بِمَجَامِعِ ثَوْبِهِ، فَقُلْتُ: هَذَا هُوَ يَا رَسُولَ  
اللَّهِ؟ قَالَ: «هَذَا»، قَالَ: فَإِذَا هُوَ عُثْمَانُ.

قال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ".

قلت: رواه عبدالله بن أحمد في «زياداته على فضائل الصحابة» (١/٤٤٩)  
(٧٢٠) عن عَلِيِّ بْنِ مُسْلِمٍ. والقطيعي في «زياداته على فضائل الصحابة»  
(١/٥٠٨) (٨٢٩) عن أَبِي مُسْلِمٍ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ الْكَجِّيِّ. والطبراني  
في «المعجم الكبير» (٢٠/٣١٥) (٧٥٠) عن أَبِي مُسْلِمٍ الْكَثِّيِّ. كلاهما (علي  
بن مسلم، وأبو مسلم) عن سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/٣١٥) (٧٥٠) عن الْمُقْدَامِ بْنِ دَاوُدَ، عن  
أَسَدِ بْنِ مُوسَى.

وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (١/٣٣٣) (١٧٦) عن يحيى بن محمد  
بن صاعدٍ، عن عمرو بن عليٍّ، عن معاذ بن هانيٍّ.

وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٤/٣٣١) (١٧٨٣) عن طلوت بن  
عباد.

كلهم (سليمان بن حرب، وأسد بن موسى، ومعاذ بن هاني، وطالوت بن عباد)  
عن أبي هلال الراسبي محمد بن سليم، به.

فهؤلاء كلهم قد تابعوا سعيد بن هبيرة في روايته.

وقد تفرد أبو هلال عن قتادة بهذا الإسناد! وأبو هلال ليس بالقوي، ولا يُقبل تفرد!

قال ابن عدي: "أحاديثه عن قتادة عامتها غير محفوظة".

وهذا الحديث له أسانيد كثيرة! ذكرها الحافظ ابن عساكر في «تاريخه»  
(٢٨٦/٣٩ - ٢٧٨)، وأشار إلى بعضها الدارقطني في «العلل» (٣٢/١٤ - ٣٣).

وأسانيده مضطربة جداً!

#### • الحديث الرابع:

روى الحاكم في «المستدرک» (٤٩٩/٤) (٨٣٩٤) قال: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ  
بْنِ حَلِيمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونِ الصَّائِغِ، قَالَ: أَنْبَأَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبُخْتِيُّ [في  
المطبوع: الشَّدُورِيُّ! وهو تحريف]، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ هُبَيْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا  
عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ  
أَبِي حَازِمٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَارِجَةَ، قَالَ: لَمَّا كَانَتْ الْفِتْنَةُ الْأُولَى أَشْكَتْ عَلَيَّ،  
فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ ارْنِي أَمْرًا مِنْ أَمْرِ الْحَقِّ أَتَمَسَّكَ بِهِ، قَالَ: فَأَرَيْتُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ وَبَيْنَهُمَا  
حَائِطٌ غَيْرُ طَوِيلٍ، وَإِذَا أَنَا بِجَائِزٍ، فَقُلْتُ: لَوْ تَشَبَّثْتُ بِهَذَا الْجَائِزِ لَعَلِّي أَهْبُطُ إِلَى  
قَتْلَى أَشْجَعٍ لِيُخْرِونِي، قَالَ: فَهَبَطْتُ بِأَرْضِ دَاتِ شَجَرٍ، وَإِذَا أَنَا بِنَفَرٍ جُلُوسٍ،  
فَقُلْتُ: أَنْتُمْ الشُّهَدَاءُ؟ قَالُوا: لَا، نَحْنُ الْمَلَائِكَةُ، قُلْتُ: فَأَيْنَ الشُّهَدَاءُ؟ قَالُوا: تَقَدَّمَ إِلَى  
الدَّرَجَاتِ الْعُلَى إِلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتَقَدَّمْتُ فَإِذَا أَنَا بِدَرَجَةِ اللَّهِ أَعْلَمُ  
مَا هِيَ فِي السَّعَةِ وَالْحَسَنِ، فَإِذَا أَنَا بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ يَقُولُ لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: اسْتَغْفِرْ لِأُمَّتِي، فَقَالَ لَهُ  
إِبْرَاهِيمُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحَدْتُوا بَعْدَكَ، أَرَأَقُوا دِمَاءَهُمْ، وَقَتَلُوا إِمَامَهُمْ، أَلَا فَعَلُوا  
كَمَا فَعَلَ خَلِيلِي سَعْدُ، قُلْتُ: أَرَأَيْتَ أَذْهَبُ إِلَى سَعْدٍ فَأَنْظِرُ مَعَ مَنْ هُوَ  
فَأَكُونُ مَعَهُ.

فَأَتَيْتُهُ فَقَصَصْتُ عَلَيْهِ الرُّؤْيَا فَمَا أَكْثَرَ بِهَا فَرَحًا، وَقَالَ: «قَدْ شَقِيَ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ  
إِبْرَاهِيمُ خَلِيلًا»، قُلْتُ: فِي أَيِّ الطَّائِفَتَيْنِ أَنْتَ؟ قَالَ: «لَسْتُ مَعَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا»، قُلْتُ:  
فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «أَلَاكَ مَاشِيَةٌ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَاشْتَرِ مَاشِيَةً وَاعْتَزِلْ فِيهَا  
حَتَّى تَنْجَلِي».

قال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ".

قلت: رواه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٧٢/٢٠) من طريق محمد بن غالب بن  
حرب تَمَّتَمَ، عن عبدالله بن عمرو أبي مَعْمَرِ.

وذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢٠/١) عن أبي نُعَيْمٍ، عن أبي أَحْمَدَ  
الْحَاكِمِ، عن ابْنِ حَزِيمَةَ، عن عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى الْقَزَازِ.

كلاهما (أبو معمر، وعمران) عن عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدِ الْبَصْرِيِّ، بِهِ.

فهؤلاء قد تابعوا سعيد بن هبيرة في روايته عن عبدالوارث.

ورواه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٧٢/٢٠) من طريق أبي بكر بن سلمة بن  
حفص القرشي، عن مروان بن معاوية.

وابن شبة في «تاريخ المدينة» (١٢٥١/٤) عن قُشَيْرِ بْنِ عَمْرِو. وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٢٢/١٩) من طريق عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، عن مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ. كلاهما (قشير، ومعاذ) عن هِشَامِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدِستَوَائِيِّ.

كلاهما (مروان بن معاوية، وهشام الدستوائي) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ الْأُودِيِّ الكُوفِيِّ، به.

وهذا الحديث تفرد به محمد بن جحادة! وهو ثقة.

ونعيم بن أبي هند الأشجعي ثقة، وكذا سلمان أبو حازم، الأشجعي الكوفي، وكلاهما من طبقة واحدة.

وحسين بن خارجة لا يُعرف إلا في هذا الحديث!

قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٨٢/٢) (٢٨٥٢): "حسين بن خارجة، سَمِعَ سَعْدًا - قَوْلُهُ. قَالَ أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جِحَادَةَ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ".

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥١/٣) (٢٣٠): "الحسين بن خارجة: روى عن سعد بن أبي وقاص. روى عنه: نعيم بن أبي هند. سمعت أبي يقول ذلك".

كذا في المطبوع: "روى عنه نعيم بن أبي هند!" وهو خطأ! فالراوي عنه: "أبو حازم".

وذكره ابن حبان في التابعين من «الثقات» (١٥٥/٤) (٢٢٥٢): "حُسَيْنُ بْنُ خَارِجَةَ: يَرُوي عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ. رَوَى عَنْهُ: أَبُو حَازِمٍ".

وقال ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢٢/٢) (١١٦٩): "الحسين بن خارجه: أخرجه أبو موسى، فقال: أورده عبدان، وقال: قال أحمد بن سيار: هو رجل كبير، لم يذكر لنا أنه صحب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا أن حديثه حسن، فيه عبرة لمن سمعه.

قال أبو موسى: ذكر أبو عبدالله حسيل بن خارجه الأشجعي، قال: ويقال: حسين، وذكر فيه ما يدل على أن له صحبة، فكأنه إذا غير هذا، وذكر أبو موسى عن حسين بن خارجه: أنه رأى رؤيا عند مقتل عثمان، تدل على كراهية القتال مع إحدى الطائفتين اللتين اقتتلنا بعد قتله، لا حاجة إلى ذكرها. أخرجه أبو موسى".

وقال ابن حجر في «الإصابة» في "القسم الثالث من حرف الحاء فيمن أدرك النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يره" (١٤٧/٢) (١٩٨٢): "حسين بن خارجه: أورده عبدان في الصحابة. وقال أحمد بن سيار: لم يذكروا له صحبة. وهو كبير.

وروى ابن خزيمة ويعقوب بن شبة وغيرهما، من طريق نعيم بن أبي هند، عن أبي حازم، عن حسين بن خارجه، قال أشكلت عليّ الفتنة - يعني فتنة عثمان - فقلت: اللهم أرني أمراً من الحق أتمسك به... فذكر قصة طويلة فيها منام رآه، وقصة على سعد بن أبي وقاص، وهو مشعر بأن له إدراكاً. وهو غير حسيل بن خارجه المذكور في القسم الأول. فيما يظهر لي".

قلت: قول ابن حجر بأن له إدراكاً؛ لأنه لما رأى المنام قصه على سعد بن أبي وقاص (ت ٥٥هـ)، وفتنة عثمان كانت سنة (٣٥هـ)، فلو قلنا إن عمره كان حينها (٢٥) سنة فيكون قد أدرك من حياة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والله أعلم.

وهو لا يُعرف إلا في هذا المنام الذي ذكره، وأتى سعداً، وقصّه عليه، فأمره بالاعتزال، وكان سعد قد اعتزل الفتنة، ولم يقاتل مع علي ومعاوية، ثم كان عليّ يغبطه على ذلك.

### • الحديث الخامس:

روى الحاكم في «المستدرک» (٥٠٥/٤) (٨٤١٦) قال: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ حَلِيمِ الْمَرْوَزِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبُخْتِيُّ [فِي الْمَطْبُوعِ: الشُّدُورِيُّ! وَهُوَ تَحْرِيفٌ]، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ هُبَيْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو النَّيَّاحِ، قَالَ: صَلَّيْنَا الْجُمُعَةَ فَانْضَمَّ النَّاسُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ حَتَّى كَانُوا كَالرَّحَاءِ حَوْلَ أَبِي رَجَاءِ الْعُطَارِدِيِّ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الْفِتْنَةِ، فَقَالَ: جَاءَ رَجُلَانِ إِلَى مَجْلِسِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ فَقَالَا: يَا ابْنَ الصَّامِتِ تُعِيدُ الْحَدِيثَ الَّذِي حَدَّثْتَنَا، فَقَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرُ الْمَالِ شَاتَيْنِ مَكِّيَّةٌ وَمَدِينِيَّةٌ تَرَعَى فَوْقَ رُءُوسِ الضَّرَابِ، تَأْكُلُ مِنْ وَرَقِ الْقَتَادِ وَالْبَشَامِ، وَيَأْكُلُ أَهْلُهُ مِنْ لُحْمَانِهِ، وَيَشْرَبُونَ مِنَ الْبَانِيهِ، وَجَرَائِمِ الْعَرَبِ تَرْتَهَشُ فِيهَا الْفِتْنُ - يَقُولُهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ - وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَنْ يَكُونَ لِأَحَدِكُمْ ثَلَاثُ مِائَةِ شَاةٍ يَأْكُلُ مِنْ لُحْمَانِهَا، وَيَشْرَبُ مِنَ الْبَانِيهَا أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ سَوَارِيكُمْ هَذِهِ دَهَبًا وَفِضَّةً».

قال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرَجْهُ".

قلت: هذا تفرد به سعيد بن هُبَيْرَةَ عن حماد بن زيد! ولا يعرف عن عبادة إلا من هذا الوجه! ولا نعرف رواية لأبي النّياح يزيد بن حُميد عن أبي رجاء عمران بن ملحان، ولا لأبي رجاء عن عبادة! وأبو رجاء تابعي مخضرم بصري، وعبادة نزل الشام ومات فيها! ولا نعرف لأبي رجاء سماعاً منه!

فالحديث على أقل أحواله مرسل إن كان سعيد ضبطه عن حماد بن زيد! فقد تفرد به عن حماد! وهو غريب!!! والله أعلم.

### • الحديث السادس:

روى الحاكم في «المستدرک» (٥١٣/٤) (٨٤٤٠) قال: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَلِيمِ الْمَرْوَزِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبُخْتِيُّ [في المطبوع: الشُّدُورِيُّ! وهو تحريف]، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ هُبَيْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عُمَيْرَةَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «تَكُونُ فِتْنَةٌ يَكْتُمُ فِيهَا الْمَالُ، وَيُفْتَحُ فِيهَا الْقُرْآنُ حَتَّى يَقْرَأَهُ الْمُؤْمِنُ وَالْمُنَافِقُ وَالصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ وَالرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ، يَقْرَأُهُ الرَّجُلُ سِرًّا فَلَا يُتَّبَعُ عَلَيْهَا، فَيَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَقْرَأُهُ عَلَانِيَةً، ثُمَّ يَقْرَأُهُ عَلَانِيَةً فَلَا يُتَّبَعُ عَلَيْهَا، فَيَتَّخِذُ مَسْجِدًا وَيَبْتَدِعُ كَلِمًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَيَّاكُمْ وَإِيَّاهُ فَإِنَّ كُلَّ مَا ابْتَدَعَ ضَلَالَةٌ».

قلت: رواه ابنُ وَضَّاحِ القُرطبي في «البدع» (ص ٦٠) (٦٣) عن أسد بن موسى. والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٤/٢٠) (٢٢٧) من طريق أحمد بن يحيى بن حميد الطويل.

كلاهما (أسد، وأحمد بن يحيى) عن حماد بن سلمة، به.

فهذه متابعات لسعيد بن هُبيرة في روايته عن حماد بن سلمة.

لكن خولف حماد بن سلمة فيه، خالفه حماد بن زيد، وعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الرَّقِّي، فأرسلوه.



رواه الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٢٢٨/١) (٢٧)، (٥٦٧/٣) (٢٥٢) من طريق سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ. وأبو القاسم الأصبهاني قوام السنة في «الحجة في بيان المحجة» (٣٣٠/١) (١٦٨) من طريق عَارِمِ أَبِي النُّعْمَانِ، كلاهما (سليمان، و عارم) عن حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ.

ورواه الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٦٢٢/٣) (٢٨٤) من طريق عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

كلاهما (حماد بن زيد، وعبيدالله) عن أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، قَالَ: قَالَ مُعَاذُ، مرسلاً.

وعليه فقد أخطأ حماد بن سلمة بوصله، والصواب فيه الإرسال.

#### • الحديث السابع:

روى الحاكم في «المستدرک» (٥٢٠/٤) (٨٤٥٩) قال: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ حَلِيمِ الْمَرْوَزِيِّ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ الْبُخْتِيُّ [في المطبوع: الشَّدُورِيُّ! وهو تحريف]، قال: حدثنا سَعِيدُ بْنُ هُبَيْرَةَ، قال: حدثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، قال: حدثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عبيدالله بن حَمَزَةَ بْنِ صُهَيْبٍ، قال: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ بَدَأَ هَذَا الْأَمْرَ حِينَ بَدَأَ بِنُبُوءَةِ وَرَحْمَةٍ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى خِلَافَةِ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى سُلْطَانٍ وَرَحْمَةٍ، ثُمَّ يَعُودُ مُلْكًا وَرَحْمَةً، ثُمَّ يَعُودُ جَبْرِيَّةً تَكَادُمُونَ تَكَادِمَ الْحَمِيرِ، أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِالْغَزْوِ وَالْجِهَادِ مَا كَانَ خُلُوقًا خَضِرًا قَبْلَ أَنْ يَكُونَ مُرًّا عَسِيرًا، وَيَكُونُ تَمَامًا قَبْلَ أَنْ يَكُونَ رِمَامًا - أَوْ يَكُونُ حُطَامًا -، فَإِذَا أَشَاطَتِ الْمَغَازِي وَأُكَلَّتِ الْعَنَائِمُ وَاسْتَحِلَّ الْحَرَامُ، فَعَلَيْكُمْ بِالرِّبَاطِ فَإِنَّهُ خَيْرُ جِهَادِكُمْ».

قلت: تفرد به سعيد بن هبيرة عن إسماعيل بن عياش! ولم يروه عن سالم إلا عبدالعزيز بن عبيدالله بن حمزة بن صهيب بن سنان الشامي الحمصي، وهو منكر الحديث، ليس بثقة!

### • الحديث الثامن:

روى الحاكم في «المستدرک» (٥٢٤/٤) (٨٤٧٣) قال: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ حَلِيمِ الْمَرْوَزِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبُخْتِيُّ [في المطبوع: الشَّدُورِيُّ! وهو تحريف]، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ هُبَيْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، وَعَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، قَالَ: أَتَيْنَا عُثْمَانَ بْنَ أَبِي الْعَاصِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِنُعَارِضَ مُصْحَفَنَا بِمُصْحَفِهِ، فَلَمَّا حَضَرَتِ الْجُمُعَةُ أَمَرَنَا فَأَغْتَسَلْنَا وَتَطَيَّبْنَا، وَرُحْنَا إِلَى الْمَسْجِدِ، فَجَلَسْنَا إِلَى رَجُلٍ يُحَدِّثُ، ثُمَّ جَاءَ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ فَتَحَوَّلْنَا إِلَيْهِ، فَقَالَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «يَكُونُ لِلْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ أَمْصَارٍ: مِصْرٌ بِمُلْتَقَى الْبَحْرَيْنِ، وَمِصْرٌ بِالْجَزِيرَةِ، وَمِصْرٌ بِالشَّامِ، فَيَفْرَعُ النَّاسُ ثَلَاثَ فَرَعاتٍ فَيَخْرُجُ الدَّجَالُ فِي عَرَاضِ جَيْشٍ فَيَهْزِمُ مَنْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ، فَأَوَّلُ مِصْرٍ يَرُدُّهُ الْمِصْرُ الَّذِي بِمُلْتَقَى الْبَحْرَيْنِ، فَتَصِيرُ أَهْلُهَا ثَلَاثَ فِرَقٍ: فِرْقَةٌ تَقِيمُ وَتَقُولُ نُشَامُهُ وَنَنْظُرُ مَا هُوَ، وَفِرْقَةٌ تَلْحَقُ بِالْأَعْرَابِ، وَفِرْقَةٌ تَلْحَقُ بِالْمِصْرِ الَّذِي يَلِيهِمْ، ثُمَّ يَأْتِي الْمِصْرَ الَّذِي يَلِيهِمْ فَيَصِيرُ أَهْلُهُ ثَلَاثَ فِرَقٍ: فِرْقَةٌ تَقُولُ نُشَامُهُ وَنَنْظُرُ مَا هُوَ، وَفِرْقَةٌ تَلْحَقُ بِالْأَعْرَابِ، وَفِرْقَةٌ تَلْحَقُ بِالْمِصْرِ الَّذِي يَلِيهِمْ، ثُمَّ يَأْتِي الشَّامَ فَيَنْحَازُ الْمُسْلِمُونَ إِلَى عَقَبَةِ أُفَيْقٍ فَيَبْعَثُونَ بِسَرْحٍ لَهُمْ، فَيُصَابُ سَرْحُهُمْ فَيَشْتَدُّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَتُصِيبُهُمْ مَجَاعَةٌ شَدِيدَةٌ وَجَهْدٌ، حَتَّى إِنَّ أَحَدَهُمْ لَيُحْرِقُ وَتَرَّ قَوْسِهِ فَيَأْكُلُهُ، فَيَبِينَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ نَادَاهُمْ مُنَادٍ مِنَ السَّحَرِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَتَاكُمْ الْعَوْتُ، فَيَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: إِنَّ هَذَا لَصَوْتُ رَجُلٍ شَبْعَانَ، فَيَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ،

فَيَقُولُ لَهُ إِمَامُ النَّاسِ: تَقَدَّمَ يَا رُوحَ اللَّهِ فَصَلِّ بِنَا، فَيَقُولُ: إِنَّكُمْ مَعَشَرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ  
أَمْرَاءَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ، تَقَدَّمَ أَنْتَ فَصَلِّ بِنَا، فَيَتَقَدَّمُ فَيُصَلِّي بِهِمْ فَأِذَا انصَرَفَ  
أَخَذَ عَيْسَى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ حَرْبَتَهُ نَحْوَ الدَّجَالِ فَأِذَا رَأَهُ ذَابَ كَمَا يَذُوبُ  
الرَّصَاصُ، فَتَفْعُ حَرْبَتُهُ بَيْنَ تَنَدُّوتِهِ فَيَقْتُلُهُ، ثُمَّ يَنْهَزُ أَصْحَابَهُ فَلَيْسَ شَيْءٌ يَوْمَئِذٍ  
يُحْبَسُ مِنْهُمْ أَحَدًا، حَتَّى إِنَّ الْحَجَرَ يَقُولُ: يَا مُؤْمِنُ هَذَا كَافِرٌ فَاقْتُلْهُ».

قال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ بِذِكْرِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ،  
وَلَمْ يُخْرَجْهُ".

ثم قال (٨٤٧٤): وَقَدْ حَدَّثَنَا مُكْرَمُ بْنُ أَحْمَدَ الْقَاضِي، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ  
بْنِ شَاكِرٍ. وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمَّادٍ الْعَدْلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَإِسْحَاقُ  
بْنُ الْحَسَنِ الْحَرَبِيُّ، قَالُوا: أَخْبَرَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ  
عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، قَالَ: أَمَّا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ. ثُمَّ  
ذَكَرَ الْحَدِيثَ مِثْلَهُ سَوَاءً، وَلَمْ يَذْكَرْ أَيُّوبَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قلت: خالف عفان ابن هبيرة فيه، فزاد ابن هبيرة في إسناده "أيوب" جمعه مع  
علي بن زيد، فوهم في ذلك. والمحفوظ عن حماد بن زيد عن علي بن زيد، ولا  
مدخل لأيوب فيه.

وقد رواه حماد بن سلمة أيضاً عن علي بن زيد فقط.

ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٠٣/٢١) (٣٨٦٣٣) عن أسود بن عامر.

وأحمد في «مسنده» (٤٣٠/٢٩) (١٧٩٠٠) عن يزيد بن هارون.

وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» [كما في «تاريخ دمشق» (١٩٧/١)،

(٢٢٦/٢)] عن عبدالله بن معاوية الأموي.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٠/٩) (٨٣٩٢) عن أبي خَلِيفَةَ الْفَضْلِ بْنِ الْحَبَابِ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَاعِيِّ.

كلهم (أسود، ويزيد، وعبدالله بن معاوية، ومحمد بن عبدالله) عن حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، به.

وقد تفرد به عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، وهو ضعيفٌ جداً، لا يُحتج به.

### • فوائد البحث:

١- صنّف سعيد بن هُبيرة أبو مالك المروزيّ كتاباً في «الفتن»، ولم يذكره إلا ابن ماكولا في «الإكمال»، ولم يشتهر بين أهل العلم!

٢- روى كتاب «الفتن» عن مؤلفه: أَبُو نَصْرِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبُخْتِيّ المروزيّ، وكان ثقة، واشتهر بروايته، فقصدته الناس له.

٣- روى الإمام الحاكم في «مستدرکه» في «كِتَابِ الْفِتَنِ وَالْمَلَاْحِمِ» ثمانية أحاديث من كتاب ابن هبيرة.

٤- يروي الحاكم كتاب «الفتن» لسعيد بن هُبيرة عن أبي محمد الحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَلِيمِ بْنِ إِبْرَاهِيمِ بْنِ مَيْمُونِ الصَّائِغِ الْمَرْوَزِيِّ، عن أبي نصر أحمد بن إبراهيم المروزي، عن سعيد بن هبيرة، عن سعيد بن هبيرة.

٥- جاء في كتاب الحاكم بكل طباعته: "أَبُو نَصْرِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ السَّدُوسِيّ"، وفي بعض الأسانيد: "السَّدُورِيُّ"!

ونسبة "السَّدُورِيُّ" لا توجد في كتب الأنساب ولا في الأسانيد!

وكلا النسبتين محرّفة! والصواب «البُخْتِي».

٦- جاء في بعض الأسانيد في كتاب الحاكم: "الحسنُ بنُ حكيم"! وهو تحريف! والصواب: "بن حَلِيم" باللام لا الكاف.

٧- قال الحاكم في حديث: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي عَمْرَانَ، وَقَدْ...".

وهذا تحريف من النسخ، وتبع هذا التحريف حبيب الرحمن الأعظمي في تحقيقه لمصنف عبدالرزاق.

والبخاري لم يخرجه، والصواب: "وقد روى الحديث حماد بن زيد عن أبي عمران....".

٨- روى حمادُ بنُ زَيْدٍ، عن أَبِي عَمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنِ الْمُشَعَّثِ بْنِ طَرِيفٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ» قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا أَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ، تَأْتِي مَسْجِدَكَ فَلَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى فِرَاشِكَ...».

وخالفه: حماد بن سلمة، ومَعمر بن راشد، وعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ الْعَمِّيُّ، وَصَالِحُ بْنُ رُسْتَمٍ، وَمَرْحُومُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْقُرَشِيِّ، وَأَبَانُ بْنُ يَزِيدِ الْعَطَّارِ، فَرَوَاهُ عَنْ أَبِي عَمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

ولم يذكروا فيه: "المُشَعَّثِ بْنِ طَرِيفٍ".

والصواب ذكر المشعث فيه كما رواه حماد بن زيد، وهو قاضي هراة، وهو مجهول الحال.

٩- وهّم أهل العلم حماد بن زيد في ثلاثة أحاديث، والصواب أنه لم يَهْم فيها، وكان حافظاً لحديثه، وكان من منهجه إذا هاب حديثاً قصر فيه، فإذا زاد في حديث فهذا يدلّ على ضبطه له.

١٠- دخل أبو عمران الجوني هراة وسمع من قاضيها مشعث بن طريف، ومن زهير بن عبدالله وكان والياً أو أميراً هناك.

١١- جاء في «مشاهير علماء الأمصار» في ترجمة "أبي عمران الجوني": "مات سنة ثلاث وعشرين ومائة، وهو ابن ثمان وعشرين ومائة سنة". وهذا خطأ فادح! والصواب: "وقيل: مات سنة ثمان وعشرين ومائة".

١٢- جاء في «الثقات» في ترجمة "أبي عمران الجوني": "مات سنة ثلاث وعشرين ومائة، وقد قيل: سنة ثمان ومائة".

فسقط منه «وعشرين»، والصواب: "سنة ثمان [وعشرين] ومائة".

١٣- روى الحاكم في «مستدرکه» ثمانية أحاديث من كتاب «الفتن» لسعيد بن هُبيرة، وقد توبع سعيد في ستة منها، ونفرد بحديث، وخولف في واحد، وقد صحح الحاكم هذه الأحاديث، وكلها معلولة ضعيفة!

والحمد لله على فضله ومثّه وكرمه.

وكتب: د. خالد الحايك.